رسالة إلى رئيس حزب الكتائب اللبنانية

لقمان سليم / مونيكا بورغمان

النائب الشيخ سامي الجميل المحترم
رئيس حزب الكتائب اللبنانية

على عجلة من مؤتمر «سيدر 1»، ومن استحقاقات أخرى، التأم مَجلسُ النوّاب اللُّبناني السابق، وهو المجلس الذي كان انتخابه عام 2009 والذي تَمَثل فيه حزبُ الكتائب، علاوة على شخصكم بأربعة نواب آخرين ـ التأمَ يومي 28 و29 آذار 2018 وصَدَّقَ لاهثًا، بسرعة الصوت، أو أسرع منه، على موازنة عام 2018.

ومما يكتب في كتابك البرلماني، في عداد إبلاءات أخرى، أن هذا الاستعجالَ المريبَ لم يُثنك، كما قلة قليلة من زملائك، عن السعي إلى القيام بما تمليه عليك وظيفتك الرقابية التشريعية ـ أقَلَّه بشهادة المداخلة المستفيضة التي قدمتها في اليوم الأول من اليومين اللذين دامهما «سَلْقُ» تلك الموازنة ـ بحسب التعبير الذي وَصَفتَ به خِفَّة المجلس في تَدَبُّر تلك الموازنة.

ثم كان، في اليوم الثاني مِنَ اليومين المشهودين، أن وصل الأمْر إلى المادة التاسعة والأربعين من مشروع الموازنة، وهي المادة التي تعطفُ، وفق شروط معينة، حقَّ الحصول على إقامة دائمة في لبنان بتملك عقار فيه، فأبديت توجسك من أن تكون «بابا للنازحين واللاجئين»، (المَقصود: بابًا يَلِجُ منه النازحون واللاجئون إلى نعيم الجنسية اللبنانية)، وأفضى الأخذ والرد بشأنها إلى أن أُضيفت إلى نصها عبارةٌ تُسْقِطُ الحق بتلك الإقامة إذا ما تخلى المتملك عن العقار الذي أكسبه ذلك الحق. وفي آخر ذلك النهار، وبشق الأنفس، صَدَّقَت الموازنة بنصاب هزيل وبعدد أهزل من الأصوات.

بعد أقل من شهر على ذلك اليوم، أصدر المجلس الدستوري الذي كنت، إلى جانب عدد من زملائك، قد طعنت أمامه بدستورية هذه المادة ـ أصدر، بإجماع أعضائه، قرارًا علق بموجبه العمل بالمادة الملعونة، وحق لك أن تفرح بإنجازك، وأن تضيفه إلى مآثرك، وأن تثبت من خلاله، عشية انتخابات نيابية خاضها الحزب الذي ترأس تحت شعار تعبيره عن «نبض الناس»، أنك ابن بجدتها وأنك، وأن مرشحي حزبك، جديرون بثقة هؤلاء الناس. ثم كان ما كان، واقترع من اقترع، وعزف عن الإدلاء بصوته من عزف، وما هي إلّا أيام على انقضاء الموسم الانتخابي حتى أصدر المجلس الدستوري قرارًا بإبطال المادة 49 (كما عدد آخر من مواد قانون موازنة 2018).

لا شكَّ بأنك أدرى من كثير من اللبنانيين، بشعاب، (وتفاصيل وحيثيات إلخ...)، الشهر الذي امتد بين 29 آذار، يوم تصديق مجلس النواب على موازنة 2018، وبين 26 نيسان، يوم تعليق المجلس الدستوري العمل بالمادة تلك ـ لا شكَّ بذلك ولكن أخشى ما يَمْكن الواحِدَ من الناس (والواحدة) أن يخشاه أن تكون شدة قربك من كل هذه المجريات، ومما رافقها من سجال، حِجابًا ـ على ما يقول بعض أهل التَّصَوّف ـ بينك وبين مقدماتها والمؤديات، وبينك وبين محلها من الذاكرة ومن التاريخ اللبنانيين الجاريين.

في أية حال، حسبك أن تسترجع التسلسل الكرونولوجي لأبرز المواقف العلنية ذات الصلة بالمادة مَحَلّ السجال، لترتسم تحت ناظريك خريطة الانقسام اللبناني العميق في الخوف والتوجس من «التَّوْطين» ، أو في عدم الخوف والتوجس، من «التَّوْطين» ـ وهو الشِّعار الذي ارتضيته لحملتك، (الشِّعواء بالمعنى الحرفي للكلمة)، على المادة تلك، وهو المبرر الدستوري الذي توسلت به، أنت ورفاقك، للطعن بالمادة المذكورة أمام المجلس الدستوري.

> مما يكتب في كتابك البرلماني، في عداد إبلاءات أخرى، أن هذا الاستعجالَ المريبَ لم يُثنك، كما قلة قليلة من زملائك، عن السعي إلى القيام بما تمليه عليك وظيفتك الرقابية التشريعية

صحيح أن أهاجيك في المادة المذكورة، العلنيَّةَ منها على الأقل، خلت من أية إحالَةٍ طائفية وخلت من أية إحالة «حربية» (نسبة إلى حرب لبنان)، ولكن صحيح أيضًا أنَّ ما يتأتى من إحصاء سريع لأولئك الذين نجحت في تأليبهم على المادة تلك ـ بل نجحت في استدراجهم إلى متابعتك في حملتك عليها ـ وأطلقت ألْسِنَتَهم في ذمها فلا يأخذْ عليهم ناسَهُم وجمهَرَهُم السكوت عنها، بدءًا برأس الكنيسة المارونية ورأس الدولة اللبنانية وصولًا إلى المعظم من مَنافِسيكَ على خَطْبِ وُدِّ «الشارِعِ المسيحي»، إلى آخرين كُثر، هو أنَّ اللبنانيين واللبنانيات ليسوا سواسية في الخوف من «التَّوْطين» ـ أو قل إنَّ اللبنانيين واللبنانيات ليسوا سواسية في الاستجابة لرَهابِ التَّوطين...

بالطبع، لك أنَّ تجيب بأنَّ طائفيَّةَ هذا الخوف، وهو أمْرٌ يشقُّ إنكاره، لا تَقَلِّلُ في شيء من لادستورية «التوطين» عمومًا، ومن لادستوريّة أي قانون قد يمهد له السَّبيل، ولك أن تستشهد في هذا الشأن بقرار المجلس الدُّستوري الذي أبطل المادة 49، ولا ما يَقالُ في هذه الحَجَّةِ الصّوريَّة ـ (على افتراض أنَّ كلَّ أعْمالِ المجلس الدستوري فوق الشَّوائب) ـ سوى أنها، من حيث تريد أو لا تريد، تؤكد المؤكد ـ تؤكد وَساعَةَ التَّفَرُّق اللبناني... فعلى غرار ما إنَّ لاءين، (لا للشرق، لا للغرب)، لا تصنعان أمَّةً، على ما سجع جورج نقاش، ذات يوم، بالفرنسية، فَلَيس لِرَهابين أن يصنعا سلامًا، أو، أدنى منه، أن يضمنا استقرارًا يبنى عليه. فمقول القرار الذي أصدره المجلس الدستوري ـ مقوله في السياسة أن رَهابَ التَّوْطين حَقٌّ يكفله الدستور لبعض اللبنانيين كما يكفل رَهابَ التَّقْسيمِ لبعض آخَرَ منهم وهو، للتذكير، الرهاب الذي يَناظِرَهُ في الفقرة (ط) من مقدمة الدستورِ وهنا بيت القصيد!

لعلك أنْ ترى شيئًا من المبالغة في استخدام لفظة رَهاب، بل لعلك ألّا ترى في كل ما كان من سجالِ مداره على المادة 49 سوى مباراة عابرة كتب لك الفوز في نهايتها، وسيان كان هذا أو كان ذاك فدعنا نذكرك بأنَّكَ اليوم رئيس حزب كان له في «الحرب» ما كان من أيدٍ، بذريعة دَرْءِ التوطين والحيلولةِ دونه، تبقى، شأن الأيدي التي كانت لأحزاب وتنظيمات أخرى، تحت الغربال؛ وبهذا المعنى فإن مسؤوليتك الأخلاقيَّةَ متى ما تعلق الأمر بالكلامِ على «التَّوطين»، مفهومًا حائرًا ولفظًا ذا سجل عدلي ثقيل، قبل مسؤوليتك السياسية، مسؤولية مضاعفة ـ إن لم يكن أكثر...

من حقك، بطبيعة الحال، شأن اللبنانيين جميعًا، أن تقلق لما تدفق على لبنان خلال السنوات الماضية من مواطنين سوريين وسوريات عبروا الحدود نجاة بأنفسهم من النزاع الدائر في بلدهم، (وهو نزاع لا نحتاج إلى التذكير بأنَّ لبنانيين يُشاركون فيه ضاربين عرض الحائط بموقف لبنانيين آخرين من هذا النزاع وبما يفترض أنه سياسة الدولة اللبنانية (النأي بالنفس))، ومن حقك، شأن اللبنانيين جميعًا، أن تقلق لانسداد آفاق التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما يجعل من اللجوء الفلسطيني في لبنان إقامة بالأمر الواقع حتى إشعار آخر، ومن حقك أن تقلق لكلِّ ما ترتب ويترتب من جراءِ هذين اللجوءين، ومن حقك، بطبيعة الحال أيْضًا وأيْضًا أن ترى رأيك بصفتك نائبًا عن الأمة في أي قانون يعرض على المجلس النيابي، أمّا أن يغريك التسرع (السياسي) إلى تجديد شباب الرُّهاب الذي يُوقظه «التوطين» غير مبال، على الأرجح، بما يترتب على ذلك من مترتبات ليس لك، ولا لحزبك، ولا لأي زعيم أو حزب، أن يتحكموا بها، وبوجوه تصريفها بين الناس، فشأن آخر، أوْصَفُ، في الحقيقة، لأحوالِ لبنان منه بأي شيء آخَر، فَتَبَيَّنْ، والسلام.

(أمم للتوثيق والأبحاث)